مستقبل الاتحاد الأوروبي
في ظل المتغيرات الدولية القائمة

■ أ - فرج علي بن سليم*

● تاريخ استلام البحث 2023/06/10م ● تاريخ قبول البحث2023/08/05م

■ **الملخص:**

يدرس البحث نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، والصعاب التي سببت له انقسامات داخلية كبيرة أثرت على تماسكه كالهجرة وخروج بريطانيا من الاتحاد، وعدم تقارب مؤسسات الاتحاد مع مواطنيه، وعجزه عن خلق سياسة خارجية موحدة إزاء القضايا الدولية الراهنة؛ ومحاولة استنباط مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل صراع الدول الكبار من خلال تناول التداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الأوكرانية الروسية التي تظهر أبعادها الاستراتيجية من خلال تشابك مستوى علاقات دول الأزمة مع الاتحاد الأوروبي، حتى يحقق البحث نتائجه المرجوة بالوصول لتحليلات منطقية على أسس موضوعية سليمة.

● **الكلمات المفتاحية:** مستقبل الاتحاد الأوروبي، المتغيرات الدولية القائمة.

■ **abstract:**

The research examines the emergence and development of the European Union, as well as the challenges that have caused significant internal divisions that have affected its cohesion, such as immigration and the withdrawal of Britain from the Union. It also addresses the lack of convergence between the Union›s institutions and its citizens, and its inability to create a unified foreign policy regarding current international issues. The research also attempts to derive the future of the European Union in the context of the power struggle among major countries by examining the political and economic implications of the Russian - Ukrainian crisis, which reveals its strategic dimensions through the interplay of the crisis - affected countries with the European Union. The research aims to achieve its desired results by reaching logical analyses based on objective foundations.

● **Keywords:** Future of the European Union, existing international variables.

* ماجستير دراسات إقليمية ودولية، وباحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية E - mail: farag1491977@gmail.com

■ المقدمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأكثر تواجدا على الساحة الدولية، حيث تسعى الدول الأعضاء فيه إلى تحقيق المزيد من التماسك الاقتصادي، وتعزيز سياسة دفاعية جماعية مشتركة في ظل المتغيرات الدولية القائمة؛ حيث تبرز مساهمة الولايات المتحدة الأميركية في تطوير الاتحاد الاوروبي، وارتهانه للسياسة الخارجية الأميركية.

إن ما تحمله المتغيرات الراهنة من تحديات جسيمة أثرت على تماسك الاتحاد الاوروبي من الداخل كقضية الهجرة وما صاحبها من خلافات أوروبية أوروبية؛ وقضية بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة بسبب المصالح الآنية لبعض دوله؛ كما أن الاتحاد الأوروبي لا زال يواجه العديد من الأزمات في ظل المتغيرات الدولية الراهنة والتي من الممكن أن تؤثر على مستقبله بشكل كبير كأزمة عدم التقارب بين مؤسسات الاتحاد ومواطنيه، وخروج بريطانيا من الاتحاد، الأمر الذي ينذر بتفككه.

ولعل المعضلة الأهم التي تواجه الاتحاد حالياً هي تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية لما تحمله من تداخل وتشابك كبير متعلق بعض منها بالطاقة والهجرة وتباين تماسك الاتحاد في موقف موحد، وعجز الاتحاد في التعاطي معها بشكل جماعي؛ هذا وقد وجد الاتحاد الاوروبي ذاته مطالباً بأن يواجه تلك التحديات وغيرها بشكل عاجل، وبآليات مستجدة تأخذ المتغيرات الدولية القائمة في ظل صراع الدول الكبار في الحسبان، من أجل ألا تعصف تلك التحديات بكل التقدم الذي حققه الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية، وليستشرق مستقبله في ظل التغيرات الدولية القائمة .

■ إشكالية البحث:

يواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة العديد من التحديات، يرتبط بعض منها بتكوينه الداخلي، وبعض منها مرتبط بالولايات المتحدة الأميركية، وخاصة بعد بروز الأزمة الروسية الأوكرانية.

■ **فرضية البحث :**

تنطلق فرضية البحث من أن المتغيرات الدولية القائمة تؤثر تأثيراً عميقاً في مستقبل الاتحاد الاوروبي كونه أحد الفاعلين الدوليين الأقوياء على الساحة الدولية؛ وبذلك تتعامل هذه الفرضية مع مستقبل الاتحاد الأوروبي كمتغير تابع يتأثر بالمتغيرات الدولية القائمة في صراع الدول الكبار كمتغير مستقل .

■ **أهداف البحث :**

1 - التعرف على الأسباب الرئيسية والخفية لتأسيس الاتحاد الأوروبي.

2 - محاولة تحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

3 - توضيح وإبراز التحديات الراهنة التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

4 - استنباط مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل صراع الدول الكبار.

■ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث كونه يمثل أحد الجهود العلمية المتواضعة والتي ترصد أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات القائمة على الساحة الدولية.

■ **منهج البحث:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف وتحليل المشاكل والصعوبات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية القائمة، كما يستعين الباحث بالمدخل التاريخي لتتبع ونشأة الاتحاد الأوروبي ودور الولايات المتحدة الأميركية فيه.

المبحث الأول / نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تأسيس الاتحاد الأوروبي محاولة للاحتماء الجماعي.

يرجع إنشاء الاتحاد الأوروبي إلى فكرة ونستن تشرشل الذي نادى باتحاد أوروبي

نظراً إلى ما دعت إليه الحاجة من تكوين منظمات إقليمية تؤمن الشعوب الأوروبية من مواجهة بعضها البعض، وتكفل نوعاً من الاستقرار والاحتماء الجماعي للشعوب الأوروبية، وكذلك لحماية نفسها من المتغيرات الدولية في ظل انقسام العالم إلى قطبين، فأوروبا كانت مصدر الحروب العالمية ومصدراً لإرساء السلم والأمن الدوليين.

مرت التجربة الأوروبية لإنشاء فضاء وتكتل سياسي واقتصادي الذي وصف في العصر الحديث بأنه نموذجاً فريداً للتكامل الإقليمي في أرقى صوره، بمراحل عدة كانت في الواقع الملموس والممارسة العملية تمثل «العملية التي بموجبها يتم تحويل الولاءات والنشاطات في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة الوطنية القائمة، حتى تبلورت هذه المراحل في إنشاء اتفاقيات ومنظمات أوروبية سعى الأوروبيون من خلالها إلى الاحتماء الجماعي من الأخطار الخارجية والداخلية والتي من الممكن أن تعود بأوروبا إلى أن تكون بؤرة حرب عالمية من جديد»[1]، فكانت هذه الاتفاقيات متمثلة في التالي»[2]: -

1 - المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي 1948م :

تعتبر هذه المنظمة أول الاتحادات والتكتلات الأوروبية والتي ارتبطت بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أنشئت على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأميركية، فكانت مهمتها الأولى توزيع الإعانات والقروض على الدول الأوروبية حسب الخطة التي امتد تنفيذها أربع سنوات، فكانت قيمة هذا المشروع ثلاثة عشر مليار دولار أميركي شكلت الهبات منه للدول الأوروبية 85 ٪ والباقي قروض طويلة الأجل.

2 - مجلس أوروبا 1949م :

تُرجع الأدبيات الهدف من إنشاء مجلس أوروبا لرغبة الدول الأوروبية في توسيع الاتحاد الغربي، وإقامة تجمع أوروبي قوي ومتين بين الدول التي تسودها أيديولوجية الديمقراطية الغربية؛ كما يرى البعض أن تأسيس مجلس أوروبا كان بهدف تحقيق فكرة

إحلال المنظمة الدولية محل الدبلوماسية، ولتأكيد النزعة القومية الأوروبية، وقد حددت أهم أهداف مجلس أوروبا في تحقيق الوحدة الأوروبية من أجل حماية المثل والمبادئ التي تمثل التراث المشترك، وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

3 - الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1952م:

هي أول خطوة لقيام اتحاد اقتصادي في مجال الفحم والصلب، وهي تمهيد لقيام اتحاد سياسي فيما بعد، باعتبار أن السلام الأوروبي لن يتحقق إلا بالتفاهم والتوافق والتعاون الأوروبي الاقتصادي المتين بين دولها؛ «فقد هدفت هذه الجماعة للوصول إلى سوق مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين باعتبارهما أساس الصناعة الحربية، ووضعهما تحت رقابة مشتركة لاستعمالها في الأغراض السلمية بقصد تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة، فاعتبرت هذه الجماعة مدخلا مهما لإعادة إعمار القارة الأوروبية ومنع الحروب فيها»[3].

4 - السوق الأوروبية المشتركة1957م:

بعد نجاح جماعة الحديد والصلب في تحقيق أهدافها الأمر الذي حفز الدول الأوروبية نحو المضي قُدماً بالمشروع الوحدوي الأوروبي نحو خطوات مهمة تتمثل في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتي ستعمل على خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية الجديدة، وذلك بالتخفيف التدريجي للسوق الجمركية على الواردات والصادرات وحصص الإنتاج الصناعي في هذه الدول، ولعل ما ساعد في نجاح هذا السوق هو وعي القيادة السياسية لدول السوق، ورغبة وعزيمة الدول الأعضاء الكبار كفرنسا وألمانيا لتكوين منطقة تكامل أوروبية تكون لها مكانة دولية في عالم تسوده الأقطاب.

5 - الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية 1957م :

تاريخ هذه المعاهدة هو نفس التاريخ الذي وُقعت فيه معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وأيضاً تم إنشاء هذه الجماعة الأوروبية لإحساس الدول بأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج.

6 - إنشاء الاتحاد الأوروبي – معاهدة ماسترخت 1992م"[4]:

كان لمعاهدة ماسترخت الدور الكبير في تبلور وظهور الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية باعتبارها الإطار التأسيسي للاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى منحت هذه الاتفاقية اسماً جديداً للجماعة الأوروبية وهو (الاتحاد الأوروبي)؛ كما أن هذه الاتفاقية وضعت إطار جديداً لتدعيم الاندماج الأوروبي في ثلاث مجالات رئيسية وهي: الوحدة الاقتصادية النقدية لأوروبا، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية، والعمل على خلق سياسة خارجية وأمنية موحدة.

إن الدوافع السياسية كان لها دور كبير ومؤثر في إيجاد هذا التعاون على صعيد القارة، وهذا بحد ذاته أحد الأسس الجيوبوليتكية للعمل الجماعي الأوروبي في مواجهة التغيرات المعاصرة على الساحة الدولية؛ فمن أبرز هذه الدوافع للاتحاد والتعاون هو التالي"[5]:

أ - إنهاء مظاهر العداء التقليدي بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا .

ب - العمل على النهوض بأوروبا واستعادة موقعها المتميز وجعلها كقوة عالمية على كل الأصعدة.

ت - حاجة أوروبا لإبراز هويتها وقوتها أمام الهيمنة الأميركية.

● المطلب الثاني:

تطور الاتحاد الأوروبي ودور الولايات المتحدة الأميركية فيه.

لعبت الولايات المتحدة الأميركية دوراً كبيراً في تطوير الدول الأوروبية عامة والاتحاد الأوروبي خاصة، إلى درجة أنها أصبحت تهيمن على أوروبا بمظلتها النووية سواء إبان الحرب الباردة، أو أثناء قيادتها للعالم النيولبرالي أحادي القطبية؛ فأميركا من خلال جميع الأدوار التي رسمتها مع أوروبا تريد أن تكون أوروبا مكوناً اقتصاديا تابعا للولايات المتحدة الأميركية، ولا تسمح لها بأن تكون مكونا سياسيا مستقلا عنها، وخاصة في إطار الصراع على النفوذ والقوة، والأيديولوجيا المختلفة مع الاتحاد السوفيتي حتى فترة انهياره"[6].

تعتبر الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية منطقة غرب أوروبا خط الدفاع الأول لها، حيث إن المؤسسات الدولية كانت بتصميم ووضع أميركي؛ فانتعاش أوروبا اقتصادياً مثلاً كان من خلال مشروع مارشال بعد ترسيخ فكرة أن أوروبا لا تستطيع أن تعافي نفسها دون مساعدة أميركا لدى الساسة الأمريكان، » فمنذ زمن الحرب العالمية الثانية أصبحت أمريكا جزءاً لا يتجزأ من الروح الأوروبية، بل كانت قوة أوروبية على الرغم من أن الكثير من الأوروبيين يشعرون بالاختناق بسبب الولايات المتحدة الأميركية إبان الحرب الباردة، ولكن أعداداً متزايدة من الأوروبيين اليوم يقلقهم أن يروا أوروبا وقد سقطت من رادار واشنطن، وذلك بتركيز الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً على الصين ودورها كقوة في المحيط الهادي الباسفيك»[7].

فوجود الولايات المتحدة الأميركية يعقد الهوية الأوروبية، وغالباً ما يربك شعورها بالهدف؛ فالسياسة الخارجية لأميركا غالباً ما تكون موضع انتقاد أوروبي له مبرراته؛ إلا أن الواقع يفرض تغلغل الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا، حيث يمكن حصر الأدوار التي لعبتها في تطور الاتحاد الأوروبي حسب قراءتي كباحث في التالي:

1 - مشروع مارشال لإنعاش أوروبا1947م.

2 - إنشاء حلف شمال الأطلسي "الناتو"1949م.

● **أولاً / مشروع مارشال لإنعاش أوروبا 1947م:**

هو مشروع أو خطة أطلقتها الولايات المتحدة الأميركية عن طريق وزير خارجيتها الأسبق جورج مارشال من أجل مساعدة أوروبا على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية في كلمة له في جامعة هارفورد الأميركية، وأعلن عن مشروعه وهو إنعاش أوروبا حيث قال» إن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتقديم المساعدات المالية لكل دول أوروبا بما فيها الواقعة ضمن هيمنة الاتحاد السوفيتي لتمكينها من الانتعاش الاقتصادي بعد ويلات الحرب، وأن سياساتنا ليست موجهة ضد نظام معين، بل هي موجهة للجوع والفقر والفوضى في أوروبا، وأن استجابة هذه الدول لا بد أن تكون من الداخل»[8].

إلا إن الحقيقة عكس ذلك، فالولايات المتحدة الأميركية متخوفة من أن تقع المجتمعات الأوروبية تحت سيطرة وإغراء الأحزاب السياسية الشيوعية، وهي ترى أن المصالح الأميركية الاستراتيجية ستكون في خطر إذا سقطت أوروبا في فك الاتحاد السوفيتي؛ وامتد تنفيذ خطة مشروع مارشال أربع سنوات أي من سنة 1948م إلي 1952م، فوزعت إدارة التعاون الأميركي ثلاثة عشر مليار دولار شكلت الهبات منها 85 ٪ والباقي قروض طويلة الأجل.

زاد هذا المشروع من توثيق العلاقات الأوروبية الأميركية، وأثمرت هذه الجهود على نتائج مفيدة لأوروبا حيث برز معها تكتل اقتصادي أوروبي، وتَشَكَلَ حلف عابر للمحيط الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لحماية الدول الأوروبية.

● **ثانياً / حلف شمال الأطلسي «الناتو»1949م:**

تأسس هذا الحلف بزعامة الولايات المتحدة الأميركية والذي ضم حوالي اثني عشر دولة لحقت بها تركيا واليونان، وانشأ له جيش أوروبي بدعم مالي وعسكري أميركي أكثر من البقية، وصار مقر رئاسته بباريس، ولعل ما سرع قيام هذا الحلف هو الاختلاف الذي حدث بين المعسكرين على برلين، وكيفية توحيد ألمانيا، حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بتقسيم جزء من ألمانيا الذي سموه ألمانيا الغربية، وعلى ضوء ذلك أعلن الاتحاد السوفيتي استقلال ألمانيا الشرقية، وأغلق الجيش السوفيتي الطريق إلى برلين الغربية الذي يمر عبر أراضي ألمانيا الشرقية بقصد طرد قوات الدول الثلاث التي ترابط في مناطق احتلالها في برلين الغربية، فقام الأمريكان بمد ألمانيا الغربية من الفضاء عبر جسر جوي يعتمد على طائرات الحلفاء فوق أجواء ألمانيا الشرقية بالإمدادات لمدة سنة وبعدها فُكَ الحصار»[9].

وفي الحقيقة إن المنظمات والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الحرة والناتو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي من صنع الولايات المتحدة الأميركية، وهي التي تقدم الإطار العالمي الذي سوف يزدهر فيه التكامل الأوروبي؛ ومن جهة أخرى» مرت العلاقات الأوروبية الأميركية بمراحل صعبة في أوائل التسعينيات عندما اختلف الجانبان

بحدة على أزمة البلقان، وخلافات التجارة، ومعدل اتساع حلف الناتو، والخلافات حول إنشاء محكمة الجنايات الدولية لخوف أميركا من مقاضاة جنودها الذين نشرتهم فيما وراء البحار، والخلاف على غزو العراق سنة 2003م»[10]؛ ولكن التغير في النظام الدولي أدى إلى حالة من الاهتمام المفاجئ بإعادة وإحياء العلاقات الأميركية الأوروبية وبنظام أطلنطي جديد في ظل صعود الصين والهند وبعض الدول الإقليمية الأخرى، وكما نراه واضحاً في انتهاج سياسة جماعية من قبل الأوروبيين والأمريكان لعزل روسيا في الأزمة الروسية الأوكرانية مؤخراً.

■المبحث الثاني:

الاتحاد الأوروبي والتحديات المتفاقمة.

يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم العديد من المشاكل التي ظهرت بعضها مؤخراً نتيجة لبعض المتغيرات الدولية الحديثة، فيما يأتي بعضها الآخر كتراكمات لمشاكل لم يتم حلها، فشح الموارد الطبيعية وغياب التنسيق الأوروبي تجاه القضايا الدولية، وتنامي ظاهرة الهجرة، وسيطرة الدول الأكثر تصنيعاً على بقية دول الاتحاد الأخرى، وعدم استقلالية السياسة الخارجية بالنسبة للاتحاد عن أمريكا كما نراها بعد بروز أزمة الطاقة مؤخراً في أوروبا، وتنامي التيارات الشعبوية ومحاولة وصولها إلى السلطة والتي تعارض اندماج وتكامل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

● المطلب الأول:

قضية توحيد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركة التكامل الأوروبي تجاه توحيد السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية إلا إن عجز الاتحاد يبدو واضحاً على حماية مصالحه في إطار سياسة خارجية موحدة، ويرجع ذلك للمساعدات الأميركية لإنعاش أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال) التي ارتهنت بموجبها دول الجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لأميركا»[11]؛ ومنها باتت مصالح دول الاتحاد الأوروبي تأتي في المرتبة

الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية، » فما كشفته الحرب على العراق عام2003م من أوراق كثيرة أبرزت التناقض الأوروبي، فكلٌ من فرنسا وألمانيا عارضتا الحرب على العراق لأسباب ليست إنسانية أو ليست لحماية الشعب العراقي، بل لأسباب تتعلق بحماية المصالح الأوروبية في المنطقة، حيث برز التنافس الأوروبي الأميركي وتحفظت بعض الدول الأوروبية على السياسات الخارجية الأميركية، أما الدول الأوروبية الأخرى كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا كانت ترحب بالحرب الأمر الذي أدى إلى تناقض في السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي»[12].

إن حماية الولايات المتحدة لأوروبا من الاتحاد السوفيتي كانت تحد من المحاولات الأوروبية للاستقلال الذاتي والدبلوماسي وأحياناً تكبحها، بل وأصبحت تقلل من أهمية الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية كونه فاعلا استراتيجيا، وهو ما يبرر فشل الاتحاد في أن يبرز نفسه كقوة يمكن الاعتماد عليها، وباتفاق عام لم تبذل الحكومات الأوروبية ما يكفي من جانبها لكي تبني قدراتها العسكرية المستقلة عن أميركا، وهو ما يعد تحدياً يحد من قدرة الاتحاد على صناعة سياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ ولعل انتقال الاتحاد إلى قضية ملحة أخرى وهي الاتساع شرقاً عقب سقوط الشيوعية، وبالتزامن مع الحديث عن أوروبا ممكنة من دوائر متحدة يكون الاتحاد الأوروبي نواتها أو مركزها الداخلي، حيث يرى البعض أن ضم الاتحاد لدول أوروبا الشرقية لعضوية الاتحاد أو حلف الناتو بشكل سريع، وعدم تطابق معايير تلك الدول مع نموذج الاتحاد الأوروبي الفريد الذي يتمتع بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة أدى إلى خلق العديد من الأزمات داخل الاتحاد، كالأزمة المالية وأزمة البطالة وأزمة العودة للهوية وغيرها؛ وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن «واشنطن هي التي ملكت كلمة الفصل سواءً في توسع الاتحاد الأوروبي، أو في توسع الأطلسي، فهي التي كانت تختار المرشحين الذين كانوا جزءاً من المعسكر الشرقي المنحل، وهذا يعد رسما لسياسة أوروبا الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، » فواشنطن كانت ترى وجود أوروبا غربية أكثر اتحاداً من شأنه أن يقوى دفاعات الغرب ضد الشيوعية في الداخل كما هو في الخارج»[13].

الاتحاد الأوروبي بسوقه الواحدة وسياسته التجارية المشتركة وخططه لإصدار عملة موحدة كان بالفعل قوة اقتصادية كبرى لها حصة كبيرة من الناتج العالمي والتجارة التي تنافس الولايات المتحدة الأميركية، ولعل معاهدة ماسترخت 1992م بموادها الخاصة بسياسة خارجية وأمنية مشتركة كانت قد زودت الاتحاد بإطار دستوري لكي يتكلم بصوت واحد في الشؤون العالمية، وكان الشيء الوحيد المفتقد هو الإدارة السياسية والقيادة لكي يصبح الاتحاد فاعلاً، ويكون هذا هو الرد على سؤال هنري كسنجر الذي قال: عندما أريد الاتصال بأوروبا بمن اتصل؟.

إن أداء الاتحاد الخجول فيما يتعلق بالقضايا الخارجية المطروحة اليوم على أكثر من جبهةٍ داخل أوروبا وخارجها، لا سيما أمام الصعود الصيني كفاعل جديد ومنافس قوي على الساحة الدولية، وتزايد الدور الذي باتت تلعبه روسيا على المسرح الدولي في مقابل تعثر أوروبا، هو ما دفع المحللين السياسيين إلى الإقرار بأن هذا الوضع لن يعزز رغبة الشعوب في الاندماج داخل المنظومة الأوروبية التي باتت تَطرح العديد من نقاط الاستفهام حول فاعليتها الداخلية والإقليمية والدولية»[14]، وهذه المسألة باتت تظهر بقوة اليوم في ظل عودة أحزاب اليمين المتطرف إلى الساحة السياسية الأوروبية بقوة مرفوقه بدعواتٍ لفض الشراكة الأوروبية، » فالحرب الباردة خلقت حالة من الأمن وحبست شياطين القومية الأوروبية، وتقسيم ألمانيا خلص القارة من سياسات توازن القوى، فكان أمن الولايات المتحدة هو الذي قدم الضمان الأمني الضروري لتكامل الاتحاد الأوروبي، ولكنه عرقل صناعة سياسة خارجية وأمنية مستقلة للاتحاد الأوروبي»[15].

● المطلب الثاني:

قضية الهجرة وتأثيرها على دول الاتحاد الأوروبي .

ارتبطت الهجرة غير القانونية في أوروبا بتخلف المجتمعات النامية لأسباب وعوامل داخلية وخارجية، » فقد أدى تفاقم الصراعات والحروب في منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا في أعقاب ثورات الربيع العربي إلى تدفق أعداد المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا، ولا سيما ازدياد أعدادهم بعد الأزمة الروسية الأوكرانية»[16]؛ ولطالما انعكس ملف

الهجرة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكان لها تأثير وعلاقة مباشرة بظاهرة تفكك الاتحاد الأوروبي، وبروز التيارات الشعبوية في أوروبا نتيجة تخوفها من المهاجرين الجدد حسب وصفهم، ووصول هذه التيارات إلى مصافي الانتخابات البرلمانية والتي انتهجت تحريض المواطنين الأوروبيين لتخوفهم من المهاجرين الجدد وخاصة المسلمين منهم، فاستغلت هذه الأحزاب ملف الهجرة والمشاكل التي صاحبت وجود المهاجرين غير القانونيين للحصول على دعم وتأييد شعبي بعد تشكلها في أحزاب سياسية تناهض تكامل واندماج دول الاتحاد، وتطالب بالعودة إلى السيادة والهوية الوطنية للدول الأوروبية، في حين دعت الدول الأعضاء ذات الاتجاه الليبرالي إلى التمسك بسيادة الاتحاد الأوروبي الذي تبرز أمامه معضلة الهجرة المتفاقمة التي زادت من حدة الخلافات الأوروبية الأوروبية"[17].

تشكل قضية الهجرة للاتحاد الأوروبي اليوم أخطاراً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية التي تلقي بضلالها على أداء الاتحاد الخجول، وتدفع لعدم رغبة الشعوب الأوروبية في تعزيز الاندماج داخل هذه المنظومة التي باتت تطرح العديد من نقاط الاستفهام حول فاعليتها الداخلية والخارجية، وهنا نأتي على سبيل التوضيح والإشارة إلى بعض هذه الأخطار في ايجازٍ بسيط كالتالي"[18]: -

● **أخطار سياسية:**

تتمثل هذه الأخطار في عدم خضوع دول الاتحاد لقانون الهجرة الجديد (الكوتا أي الحصة) مما سبب نقطة خلاف جوهرية بين دول الاتحاد، واتهام بعض الدول الأوروبية لبعض بسبب زيادة عدد المهاجرين، مثل إسبانيا التي منحت عفواً عاماً لمئات الآلاف من المهاجرين، الأمر الذي على إثره هددت بعض دول الاتحاد بالانسحاب من شنقن وغلق حدودها بسبب التهديدات الأمنية التي أصبحت تطالها بسبب المهاجرين، مما سبب في تلاشي البنية الكاملة للاتحاد الأوروبي على المدى القريب والبعيد.

● **أخطار اقتصادية:**

تظهر أول هذه الأخطار في عجز الاتحاد على الالتزام بالاتفاقيات الدولية، والتي

منها اتفاقية العمل 1949م حيال اللاجئين والمهاجرين العمال ومنحهم حقوقهم، وكذلك الأعباء المالية المستقبلية التي تتحملها الدول الأوروبية من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمهاجرين وغيرها، ولعل تخوف الدول الأوروبية من نقل التكنولوجيا عن طريق المهاجرين التي تحاول منعها عن الدول النامية، مما زاد من تفوق الصناعة في الهند وكوريا وتايوان والصين وغيرها؛ ومن ناحية أخرى فإن الدول الأوروبية التي اقتصادها ضعيف تمثل قضية الهجرة عبئا اقتصاديا على كاهلها، فلا تستطيع هذه الدول استيعاب المهاجرين.

● **أخطار اجتماعية:**

إن اعتناق المهاجرين للإسلام زاد من انتشاره في أوروبا، مما سبب اضطرابا في أوروبا وخاصة بعد نشر الصور المسيئة للرسول الكريم محمد(ص)، وكذلك تفسخ الهوية الأوروبية وخوف السياسيين الأوروبيين من أن استمرار تدفق المهاجرين سيؤدي إلى اختلال التركيبة السكانية لصالح المهاجرين، والخوف من سيطرة الإسلام على أوروبا، حيث أصبح المرشحون للانتخابات الرئاسية والبرلمانية يتقصدون زيارة أغلب المقاطعات السكانية ذات الأغلبية المسلمة لجمع أصواتهم لصالحهم في الانتخابات، فتعزز اليوم في اعتقاد الأوروبيين أن وجود المهاجرين سيؤدي إلى تهميش الأوروبيين الأصليين.

● **أخطار أمنية:**

ارتبطت الهجرة والإرهاب والأمن القومي في عقول معظم الأوروبيين وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر بالمهاجرين الجدد؛ فالمهاجر لا يهاجر بجسده فقط بل يهاجر بعقله وما يحمله من أفكار سليمة، أو أفكار عقيمة من الممكن أن تنتشر معها الجريمة وتهاجر من بلد إلى آخر، وكذلك ما يحمله عقله من معتقد ديني يحرص على إقامة شعائره واتباع تعاليمه، فيرى بعض المفكرين الأوروبيين أن» اختلاف بعض دول الاتحاد في تسجيل البصمة للاجئين وخاصة في ايطاليا يسهل انتقال هؤلاء المهاجرين غير القانونين إلى عمق أوروبا، الأمر الذي يمكن من خلاله دخول مسلحي الدولة الإسلامية للعمق الأوروبي.

فوجود العديد من المهاجرين بشكل كبير يسبب قلق السلطات الأوروبية، ومبعث توتر وعدم آمان الناشئ بين تلك الجاليات على اختلاف سلوكياتهم وأساليب تعاملهم، وبين المنظومة المسيرة للدولة الأمر الذي يصل إلى حد الاختلاف؛ وبالرغم من قيام الاتحاد الأوروبي بالعديد من الإجراءات التي تضمنت الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تحدي الهجرة غير القانونية، إلا إنه عجز عن إنشاء سياسة شاملة تهدف لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية المتصاعدة بسبب تضارب المصالح الوطنية والمخاوف الأمنية الداخلية، ووصولهم إلى طريق مسدود بشأن أفضل طريقة للتعامل مع هذا الواقع، الأمر الذي أدى إلى مشاكل مالية واجتماعية وسياسية كبيرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن هذه الإجراءات التالي»[19] : -

1 - قرار الاتحاد إنشاء وكالة (فرونتكس) للتنسيق مع الدول الأعضاء من أجل حماية الحدود الخارجية للاتحاد.

2 - توقيع الاتحاد اتفاقية مع تركيا تقوم بموجبها تركيا منع اللاجئين أو المهاجرين من الوصول إلى أوروبا، على أن يقوم الطرف الأوروبي بتسهيل دخول الأتراك إلى أوروبا بدون تأشيرة الاتحاد (شنقن).

3 - إنشاء الاتحاد الأوروبي بنك معلومات لمراقبة تحركات الأجانب في أوروبا.

4 - اتباع الاتحاد نظام الكوتا أي الحصة، وهي توزيع المهاجرين على دول المنظومة الأوروبية أخذاً في الاعتبار معدل الدخل القومي.

5 - إقامة مراكز احتجاز للمهاجرين داخل الاتحاد والتي تعرضت لانتقاد المنظمات الحقوقية، حيث اقترحت بعض الدول نقلها إلى دول شمال أفريقيا.

■ المبحث الثالث/

مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل صراع الدول الكبار.

لا زال مسار الاتحاد الأوروبي متقلباً لما مر به من سنوات من الصراع السياسي والركود الاقتصادي، وما تلته من أزمة وجودية، حيث أصبح وجوده مطروحاً للنقاش في

وجه التحديات المختلفة، فكانت خطة انقاد اليونان وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الأكثر خطورة على مستقبل بقاء واستمرار الاتحاد الأوروبي، مروراً بأزمة الهجرة وجائحة كورونا، وصولاً إلى الأزمة الأوكرانية الأخيرة التي أثرت على دول العالم أجمع، والتي من الممكن أن تغير شكل النسق الدولي، وتؤثر على مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الصراع بين روسيا و أوكرانيا التي تساندها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

- **المطلب الأول:**

التداعيات السياسية للأزمة الأوكرانية الروسية على مستقبل الاتحاد الأوروبي.

إن القرار الروسي ببدء العمليات العسكرية في أوكرانيا يعد ضرباً بعرض الحائط لكل التهديدات والتحديات الأميركية الأوروبية، فمن وجهة نظر بعض المحللين يعد هذا العمل إعلانا عن تراجع القطبية الأحادية التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، فعندما تقوم موسكو بمهاجمة دولة بالأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للغرب دونما رد فعل قوي وملموس من جانب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية قائدة المعسكر الغربي، فإن ذلك يعد بمثابة إعلان عن التراجع الغربي عن قمة النسق الدولي؛ فأوكرانيا تعتبر سلة غذاء أوروبا وممر اً آمنا للطاقة التي تستوردها أوروبا من روسيا، هذا اقتصادياً، أما سياسياً فأوكرانيا تعتبر خط الدفاع الأمامي والنقطة أو المساحة الفاصلة بين المعسكرين(الرأسمالي والاشتراكي)، وفهي من الطبيعي حسب وجهة نظري أن تكون نقطة خلاف وصراع؛ « فالغرب وبحسب تقرير المجلس الأعلى الأوروبي للعلاقات الدولية كان منقسماً حول الأزمة، ولم تستطع أوروبا أن تتخذ موقفاً موحداً من العملية العسكرية، فبينما دول مثل بولندا والسويد وفنلندا ضغطت بقوة من أجل موقف أوروبي أكثر حزماً أمام الروس، وفضلت فرنسا وألمانيا عدم التصعيد نظراً للمصالح القوية التي تربطهم بموسكو»[20]؛ وهو الأمر الذي يصب في مصلحة الروس وتحسين فرصهم في تحقيق الهدف الأول من تلك الحرب وهو العودة من جديد سياسياً على قمة النسق الدولي، أو ما يطلق عليه المجلس الأوروبي ب(يالطا 2) في إشارة إلى تسوية مؤتمر يالطا بعد الحرب العالمية الثانية والذي قسمت فيه أوروبا ما بين الغرب والسوفييت، وهو ما يعد لب الموضوع من الناحية السياسية[20].

إن الأزمة الروسية الأوكرانية قد تقرر الشكل السياسي للأمن الجماعي في أوروبا ما بين نموذج هلسنكي الذي هو الأساس الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي والقاضي بأوروبا موحدة ديمقراطية تراعي حكم القانون والمساواة في السيادة بين الدول، ونموذج يالطا للمرة الثانية والذي يرغب الروس في التوصل إليه؛ « فإذا ما نجحوا في ذلك فإنه سيكون بمثابة الاعتراف الأوروبي بروسيا كقوة قطبية مهيمنة على شرق أوروبا، وتمتلك مصالح عالمية تتجاوز ذلك إلى مناطق أخرى في العالم؛ أما إذا تمكن الغرب من دعم أوكرانيا واجبار روسيا على الانسحاب مهزومة فإن ذلك قد يعد انتصاراً لنموذج هلسنكي الذي سيفرض سيادة وسلامة أراضي دول أوروبا الشرقية وإبعادها عن فك السيطرة الروسية، وهو ما سيتوافق مع هدف واستراتيجية الناتو في شرق أوروبا والتي تهدف إلى زيادة الضغط والتوسع باتجاه الشرق لأنهاء الخطر الروسي»[21].

واجمالاً للقول فإن الأزمة الروسية الأوكرانية قد تنهي الأحادية القطبية بشكل تام، أو قد تكون الفرصة الأخيرة للغرب عامة وللاتحاد الأوروبي خاصة للحفاظ على سيادته العالمية والإقليمية، الأمر الذي ينذر باحتمالية تفككه وخاصة أنه لا يزال عاجزاً عن توحيد سياسته الخارجية تجاه هذه الأزمة والأزمات الدولية الأخرى السابقة.

ومن تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي وبشكل غير متوقع إعلان ألمانيا على لسان وزير خارجيتها أن بلاده صارت تسعى لتكوين جيش ألماني من جديد، وهو أمر من شأنه أن يغير موازين القوة العسكرية في أوروبا، وقد يكون بداية دخول القارة في سباق تسلح جديد، والعودة بأوروبا لأن تكون بؤرة صراع عالمي»[22]، حيث إن الأوروبيين يقبلون الهيمنة الأميركية ولا يقبلون الهيمنة الألمانية لأنهم لا زالوا يخافون ألمانيا النازية؛ فإذا نجحت روسيا اليوم في تحقيق هدفها سيجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام واقع سياسي وعسكري جديد يتيح لموسكو التدخل عسكريا في مناطق أخرى بحسب ما تقتضيه مصالحها دون اعتبار للأمن الأوروبي»[23] .

● **المطلب الثاني:**

التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية الروسية على مستقبل الاتحاد الأوروبي.

تعتمد دول الاتحاد الأوروبي على استيراد الطاقة من روسيا بنسبة 70 ٪ تقريباً الأمر

الذي سبب انقساما واضحا بين دول الاتحاد حول الأزمة الروسية الأوكرانية؛ فالروس يستخدمون الطاقة كإحدى القواعد الاستراتيجية الروسية وفي العلن ضد الاتحاد الأوروبي"[24].

وفي المقابل فرضت بعض دول الاتحاد الأوروبي على روسيا بعد الأزمة الأوكرانية مجموعة من العقوبات الاقتصادية والتي شملت تجميد أصول مالية، وحظر نقل التكنولوجيا، واستهداف شركات الطاقة، ومؤسسات مالية روسية كبرى، والتهديد بإخراج روسيا من نظام SWIFT العالمي، وذلك للإضرار بالاقتصاد الروسي وتركيع الروس للتراجع عن الحرب التي شنتها على أوكرانيا، والتراجع عن الأهداف الاستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى للروس تجاه دول الغرب عامة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة.

كما قامت كل من بريطانيا وأمريكا واستراليا بفرض عقوبات حتى على الدول التي تقف بجانب روسيا مثل دولة بلاروسيا لدورها في تسهيل الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية، وتزامناً مع ذلك" أعلن الاتحاد الأوروبي على حزمة من العقوبات متعلقة بحظر الطيران الروسي فوق الأجواء الأوروبية ومنعها من الهبوط في مطارات الاتحاد، كما أصدر الاتحاد بيانا مشتركاً مع الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا أعلنوا فيه اتفاقهم على طرد مجموعة من البنوك الروسية عن نظام SWIFT العالمي الذي يربط أحد عشر ألف بنك ومؤسسة مالية في أكثر من مئتي دولة حول العالم، وهو شبكة اتصالات متطورة تسهل عملية التحويلات المالية بين الدول والأفراد من أي مكان في العالم بسرعة وآمان، وهو ما يسميه المحللون بالخيار النووي بالنسبة للأوروبيين"[25].

روسيا كانت تدرك حقيقة هذا الأمر، فهي بدأت تعمل منذ سنة 2015م بنظام مالي روسي يدعى (SPFS) إلا إنه ليس ذا جدوة كبيرة كنظام SWIFT، ومنها اتجهت روسيا إلى نظام أخر شبيه بنظام SWIFT وهو نظام صيني يدعى (CIPS) وربطت معه الاقتصاد الروسي منذ عام 2015م.

إن عزل روسيا عن نظام SWIFT العالمي وفاعليته في الإضرار بالاقتصاد الروسي سيلحق الضرر بالاتحاد الأوروبي أيضاً، وسيوسع من حجم الهوه بين روسيا والاتحاد الأوروبي الذي يعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة من روسيا، وهذا ما جعل كل من

ألمانيا والنمسا والمجر ترفض هذا القرار لأن بنوك هذه الدول من أكبر البنوك التي تتعامل مع روسيا، ومن ناحية أخرى كيف ستدفع الدول الأوروبية أموال النفط والغاز الروسي"[26].

يرى بعض المحللين أن روسيا كانت مستعدة للحرب التي شنتها على الأراضي الأوكرانية والتي تطلق عليها عملية التدخل المحدودة، حيث قامت بتوقيع اتفاقيات في مجال الطاقة بحجم هائل مع الصين، الأمر الذي يعد بمثابة إنذار روسي للغرب، أي إنه في حال ثم طرد موسكو من نظام SWIFT العالمي بالكامل فإنها ستمنع الطاقة عن أوروبا، وستعمل على تحويلها إلى الصين أكبر مستورد للطاقة وثاني أكبر مستهلك في العالم لها، والمنافس القوي للغرب، والساعي إلى إزاحة الولايات المتحدة عن قمة النسق الدولي سياسياً واقتصادياً، وهذا يوضح إمكانية تحول ترابط الاقتصاد الأوروبي مع الروسي إلى ترابط اقتصادي صيني روسي .

"إن إصدار الصين نظام (كورس بور در) للتحويلات المالية الكبرى، وإصدارها للعملة الرقمية، وتبني نظام مدفوعات منفصل عن الغرب سيعزز الموقف الروسي وسيدفع إلى تصعيد المواجهة بين روسيا والاتحاد الأوروبي الذي ليس لديه مصادر للطاقة بديلة عن الطاقة التي يستوردها من روسيا، وليس له موارد طبيعية يستند عليها في حال مقاطعته روسيا وعزلها، وليس لديه القوة العسكرية التي يستطيع بها مواجهة روسيا طويلاً، وخاصة بعد ما بدأت الولايات المتحدة الأميركية في لفت نظرها عن أوروبا وتسليط نظرها على الصين وتعزيز وجودها العسكري في المحيط الهادي الباسفيك"[27].

فكما أسلفنا أن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشاكل داخلية متعلقة بالهجرة وعدم بلورة سياسة خارجية وأمنية ودفاعية واحدة، وبروز التيارات الشعبوية المطالبة بالعودة للهوية والقوميات الأوروبية، والمعادية لمؤسسات الاتحاد، وأخيراً أزمة في الطاقة التي تعاني منها الدول الأوروبية؛ هذه الأمور هي التي ستعزز وستزيد من وتيرة التصدع التي تعانيها العولمة الاقتصادية مؤخراً في أوروبا، وسيتأثر الاتحاد الأوروبي بها وسيبقى مستقبله متأرجحا وعلى المحك.

■ **الخاتمة والنتائج:**

سعى هذا البحث إلى التعريف بنشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، وتوضيح وبيان الأسباب الخفية لتأسيسه، ودور الولايات المتحدة الأميركية في تطويره، والتحديات المتفاقمة التي تواجه الاتحاد في مسيرته، ومحاولاً استقراء مستقبل الاتحاد في ظل صراع الدول الكبار من خلال التداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية؛ حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1 - تستند نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي على التكامل الاقتصادي ثم السياسي بين مكوناته.

2 - أرجع الباحث الأسباب الخفية في تكوين الاتحاد إلى محاولة الحد من الحروب التي عصفت بأوروبا، وإنهاء حالة العداء التقليدي بين الدول الأوروبية، في محاولة للاحتماء الجماعي لأوروبا، ولحاجة أوروبا لاستعادة هويتها وقوتها أمام الهيمنة الأميركية، وجعل أوروبا تكتلا إقليميا له تأثير ورأي في القضايا الدولية.

3 - إن علاقة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأميركية علاقة تنافسية بين مد وجزر، إلا إن الهيمنة الأميركية تغلب على هذه العلاقة.

4 - يواجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات المتفاقمة والتي ظهرت بعض منها نتيجة المتغيرات الدولية الراهنة، كعجز الاتحاد عن بلورة سياسة خارجية موحدة، وقضية الهجرة التي سببت أخيراً بروز النعرة القومية من خلال مطالبة التيارات الشعبوية بالخروج من الاتحاد، ومعادات هذه التيارات لمؤسسات الاتحاد وخاصة بعد تدفق كميات كبيرة من المهاجرين بعد تورات الربيع العربي.

5 - ننتهى إلى القول بأن مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يبقى متأرجحاً حسب متغيرات الواقع الدولي، وخاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة فإذا: تحقق الهدف الأول لروسيا من الحرب وهو العودة من جديد سياسياً على قمة النسق الدولي وإنهاء حالة القطبية الأحادية في العالم فإن

الاتحاد الاوروبي سيكون أمام واقع سياسي وعسكري جديد يتيح لروسيا التدخل عسكريا في أوروبا حسب مصلحتها دون اعتبار للأمن الأوروبي وحلف الناتو، وسيعيد ضم دول أوروبا الشرقية التي انضمت أخيراً للاتحاد.

أما إذا تمكن الغرب من إجبار روسيا على الانسحاب مهزومة، فإن ذلك سيزيد من قوة الاتحاد الأوروبي وسيشجع دوله على التماسك وبلورة سياسة خارجية موحدة وبصوت واحد، ويضمن سلامة دول أوروبا الشرقية وسيادتها وأبعادها عن فك كماشة السيطرة الروسية؛ ومنها سيتعافى الاتحاد من العديد من الأزمات الخانقة وخاصة الاقتصادية، وينأ بنفسه عن عوامل التفكك والشتات.

■ **الهوامش :**

● **أولاً / المراجع العربية.**

1 – عبد العاطي فرج سليمان، القانون التأسيسي للاتحاد الأوروبي – دراسة في ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009م، ص1.

2 – إيمان الحياري، مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي، 7 أغسطس 2023م، mawdoo3.com. www، تاريخ الزيارة الاثنين 2023/08/28م الساعة 10:34 pm.

3 – محمد المقداد و صايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 2، سنة 2013م، ص16 .

4 – لمعرفة المزيد عن معاهدة ماسترخت ونصها كاملاً انظر www.marefa.org، تاريخ الزيارة الاثنين 2023/08/28م الساعة 10:55 pm.

5 – علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ب د، بغداد، 2010م، ب ط، ص 32.

6 – سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، www.iasj.net، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2023/08/29م الساعة 11:07 AM. ص 85 – 93.

7 – رونالد تيرسكى و جون فان أود ينارت، ترجمة طلعت الشايب، السياسة الخارجية الأوروبية، هل مازالت أوروبا مهمة؟، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016م، ط1، ص 34، ص 94.

8 – لمعرفة المزيد عن مشروع مارشال انظر أمينة عمر، مشروع مارشال، الموسوعة السياسية www.political – encyclopedia.org، تاريخ الزيارة الاثنين 2023/08/29م الساعة 11:07 AM.

9 – الناتو: عوامل الانقسام والتصدع، موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات www.europarabct.comتاريخ الزيارة: 12 – 03 – 2023م ، الساعة10:34 AM

10 – حسن صعب، أوروبا والولايات المتحدة: ندية أم تبعية؟ www.almayadeen.net، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2023/08/29م الساعة 12:08 AM.

11 – عمر بوزيان، العلاقات الدولية، النجاح الجديد، الدار البيضاء، 2000م، ب س، ط1، ص68.

12 – شفيق المصري، النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م، ب ط، ص89.

13 – نفس المرجع السابق، ص30.

14 – تقرير بعنوان "مستقبل الناتو ومشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نوفمبر 2021، ص 2.

15 – سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي "قراءة في أمننة الظاهرة" مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 23، ص 201 – 225.

16 – محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، النهضة، القاهرة، 2014م، ب ط، ص23.

17 – خوتو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011م، ص 68.

18 – صابر الهاشمي، المخاطر المحتملة للهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ورقة بحثية مقدمة لندوة (الحريك) الهجرة غير الشرعية المخاطر والتحديات، مركز دراسات الهجرة غير الشرعية، الرباط، ص 49.

19 – نفس المرجع السابق، ص 33.

20 – عدنان الكبيسي، قضايا أوروبية دولية معاصرة، محاضرة غير منشورة، الأكاديمية الليبية، لفصل الخريف 2022م.

21 - أحمد أمين وآخرين، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا برلين، 2022م، ب ط، ص46.

22 - حمزة الأندلسي، جيوبوليتيك الأزمة الأوكرانية ومعطيات الترهل القطبي في عالم ما بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2022م، ط 1، ص68.

23 - علي الأطرش، مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى - رؤية استشرافية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا برلين، 2022م، ط 1، ص280.

24 - تقرير أوروبي حول تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الاتحاد الأوروبي، موقع قناة ألمانيا الناطقة بالعربية، www.dw.com.

25 - تقرير بعنوان :ارتدادات العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، موقع مركز المستقبل للدراسات المتقدمة www.futureuae.com

26 - عمري عبد الوهاب، مستقبل استمرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 15 ، العدد :01(2022م)، ص 06 - 24.

27 - ستيفن تيرنر، بديل صيني - روسي لنظام "سويفت" لن يقوّض العقوبات الإيرانية، www.washingtoninstitute.org، تاريخ الزيارة الأربعاء 2023/08/30م الساعة 12:26 AM.

وانظر كذلك: تقرير مترجم عن Foreign Affairs حول الكثافة الصينية في مواجهة الابتكار الأميركي.. القصة الكاملة للنهضة التكنولوجية في الصين، ترجمة: ماجدة معروف، نقلاً عن قناة الجزيرة www. aljazeera.net /midan، تاريخ الزيارة الأربعاء 2023/08/30م الساعة 12:37 AM.

● ثانياً / المراجع الأجنبية:

1 - Chris Patten, Cousins and Strangers: America, Britain and Europe in New Century, (New York: Times Books, 2006).

2 - انظر مقال:

Nina Bachkatov بعنـــــوان: EU - Russia Relations Worsen»، وذلك في عدد LeMonde Diplomatigue (الطبعة الإنجليزية) بتاريخ June, 1,2006 على الموقع

www.mondediplo.com.

تاريخ الزيارة الثلاثاء 2023/08/29م الساعة 01:25 AM.

(إذا كانت أوروبا تريد أن تقوم بالدور الذي تتطلع إليه في عالم الغد، والذي سوف تتسيده الصين والولايات المتحدة، فإن التعاون مع كتلة Russia – CIS سيكون ضرورياً)

تجد أفضل تقرير عن أزمة الصواريخ الأوروبية في كتاب:

3 - Joseph Joffre, The Limited partnership: Europe, the United States and the Burdens of Alliance, (New York: Ballinger;1987).

4 - Max Hastings; 'what Britain Must Give for the Soldiers in Need" Financial Times, July 15, 2009.